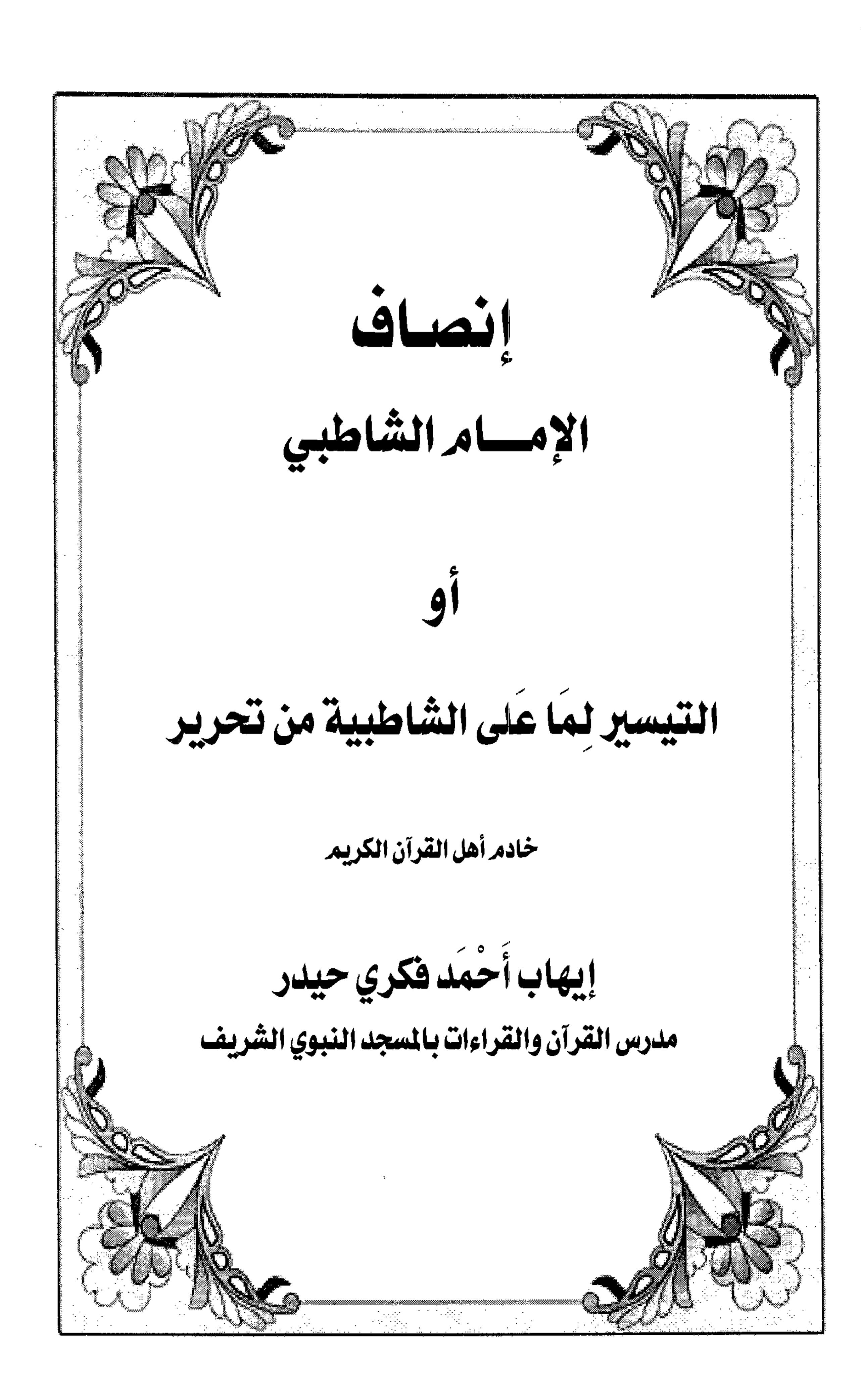


إنصاف الإمام الشاطبي

أو

التيسير لِمَا عَلى الشاطبية من تحرير

خادم أهل القرآن الكريم

إيهاب أَحْمَد فكري حيدر

مدرس القرآن والقراءات بالمسجد النبوي الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إِلَى يوم الدين.

أما بعد: فقد بارك الله تعالى للإمام الشاطبي فِي نظمه «حرز الأماني» فحاز قبول المسلمين وجعلوه سندًا لَهم لقراءة كتابه الكريم، وقد استدرك بعض العلماء على الإمام الشاطبي بعض ما ذكره فِي نظمه؛ فبعضهم توسع، وبعضهم اختصر، وقد رأيت أن أجْمع جل[1] ما ذكر فِي هذا الباب مرتبًا، وأحقق ما يلزم الشاطبي وما لا يلزمه، وسَميت هذا التحقيق:

«التيسير[2] لما على الشاطبية من تحرير»

وحاولت فيه قدر الطاقة أن ألتزم قواعد ثابتة لا اضطراب فيها؛ لوقوع كثير من التناقض فِي بعض التحريرات السابقة؛ إذ كان بعض المحررين يلزمون الشاطبي بقواعد ثُم يعودون فيلزمونه الخروج عليها فِي مواضع أخرى، وحتى أقرب لك مدى ما يحدث من تفاوت واختلاف فسأضرب لك مثلاً من «تَحرير إتْحاف البرية» نظم الشيخ الحسيني وشرح الشيخ الضباع عليهما -رَحْمَة الله تعالَى ورضوانه-.

١- فِي «بصطة» بالأعراف من رواية ابن ذكوان حرروا عدم القراءة بالسين من طريق الشاطبية؛ لأن القراءة بِها خروج عن طريق التيسير والشاطبية، فألزموا من يقرأ من طريقهما القراءة بالصاد فقط حَتَّى لا يَخرج عن طريق النظم.

---

(١) «جل» وليس «كل»، والبركة فِي إخواني فيما بقي؛ إذ إنني لا أدعي الاستقصاء.

(٢) وسَميته تيسيرًا عودًا على بدء؛ إذ إن أصل الشاطبية كتاب التيسير لأبي عمرو الداني، وأما من جهة المضمون فلأنني سأخرج لك بنتيجة فِي آخره أنه لا يلزمك إلا معرفة سبع وعشرين مسألة فقط من كل هذه التحريرات التي اطلعت عليها.

٢- وفيما بين السورتين حرروا جواز الأوجه الثلاثة بين السورتين لكل من ورش -وليس له من طريق ابن خاقان إلا السكت- وللدوري -وليس له من طريق الفارسي إلا الوصل- وللسوسي -وليس له من طريق أبي الفتح إلا السكت- ولابن عامر -وليس له من طريق أبي الفتح لهشام إلا السكت- ومن طريق الفارسي لابن ذكوان إلا البسملة، وجعلوا ذلك من (زيادات القصيد)، فلم يَمنعوا ما خرج به الناظم عن طريقه.

٣- فِي «أئمة» جوزوا إبدال الهمزة ياء محضة «أيمة» من الشاطبية لأنها صحت من طرق النشر هذا مع العلم بأن الشاطبي نفسه جعل هذا الإبدال للنحاة فحسب، فكأنَّهم طلبوا من الشاطبي أن يَخرج عن طريقه، بل وعن اختياره كذلك.

ففي المثال الأول طبقوا قاعدة عدم الخروج عن الطريق، وعدم جواز خلط الطرق، وفِي الثانية جوزوا خلط الطرق، وفِي الثالثة ندبوا إلَى خلط الطرق؛ فانظر إلَى هذا التباين والاختلاف، أو يلزمونه بقواعد لا يلزمون غيره من القراء بها.

قال الإمام مكي في كتابه «الإبانة»: واحتاج كل واحد من هؤلاء القراء أن يأخذ مما قرأ ويترك فقد قال نافع: قرأت على سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته وما شذ فيه واحد تركته حتى ألفت هذه القراءة، وقد قرأ الكسائي على حَمزة وعنه أخذ القراءة وهو يخالفه في نحو ثلاثِمائة حرف؛ لأنه قرأ على غيرِه فاختار من قراءة حَمزة ومن قراءة غيره قراءة وترك منها كثيرًا، وكذلك أبو عمرو قرأ على ابن كثير وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف؛ لأنه قرأ على غيره فاختار من قراءته ومن قراءة غيره قراءة؛ فهذا سبب الاختلاف الذي سألت عنه[1].

وقال فِي (ص٦١): فكانوا في برهة من أعمارهم يقرئون الناس بِما قرءوا، فمن قرأ عليهم بأي حرف كان لَم يردوه عنه، ثم قال في آخر جوابه: فإن قيل له: أقرئنا بِما اخترته من روايتك أقرأ بذلك.

وقال فِي (ص٦٥): فاختار كل واحد منهم مِمّا قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار [2]. اهـ

---

(١) (ص ٣٨)، طبع دار المأمون للتراث.

(٢) نسبة القراءة لِهؤلاء القراء هي نسبة اصطلاحية ولا تختص بالقارئ المسمى؛ إذ هي قراءة الألوف المؤلفة من أهل بلده ولهم بِها أسانيد تبلغ حد التواتر إلَى رسول الله ﷺ، واقتصروا على القارئ أو الراوي في الإسناد اصطلاحًا وتيسيرًا، ولتقدمه على غيره واشتهاره بالإتقان، فذكر هذه الأسانيد هو مُحافظة على =

وبنحو ذلك قال الإمام أبو عبيد وابن مجاهد كما في ترجمة الإمام الكسائي من «غاية النهاية» لابن الجزري[1].

وعليه؛ فإذا تخير أمثال الداني والشاطبي فلا يصح أن نحرر عليهم ونَمنعهم من ذَلِكَ؛ إذ إن القاعدة إما أن تراعى عامة على الجميع أو تترك عامة كذلك، فالذي يَمنع الشاطبي من قراءة «سؤوق» بالواو بعد الهمزة -وهو اختيار منه زاده على التيسير فِي رواية قنبل- عليه أن يمنع حفصًا من قراءة «ضُعف وضُعفًا» بالضم في الروم، ولن يفعل ذلك بالطبع[2]، أما أن يلزم الشاطبي بطريقه ويترك حفصًا يخرج عن طريقه فهذا تناقض لو فطن إليه صاحبه لتركه، وأنت ترى بتقرير هذه القاعدة كيف تندفع إشكالات كثيرة فِي تَحرير الشاطبية، مِما قد أوصل بعضهم إِلَى استدراك أكثر من مائة وخمسين مسألة على الشاطبي والداني، مع علمه أن بعضها مِما نص هؤلاء الأعلام على أَنَّهم اختاروه قاصدين عالمين بِما يفعلون، فإذا كان هؤلاء الأئمة قد خرجوا عن بعض طرقهم إِلَى طرق لَهم أخرى اختيارًا منهم، فلابد من طرد القاعدة فِي تَجويز الاختيار لَهم كما جوزناه للكسائي وأبي عمرو وخلف وورش وشعبة وحفص وغيرهم من الأئمة مِمَّا يؤدي إِلَى الاختلاف الواضح بين المحررين، ويحسن مِمَّنْ أراد مطالعة هذا البحث أن يرجع إِلَى بحثي الآخر «تأصيل التحرير» حتى تكون الفائدة أكثر وأَشْمَل، وأسأل الله تعالَى لِي الإعانة فِي تبيين هذا.

*** وقد قسمت هذا البحث إِلَى ثلاثة أبواب:**

١- توضيح ما حرر على الشاطبية، وما يلزم منه وما لا يلزم.

٢- تلخيص ما يلزم القارئ من التحريرات.

٣- ثُمَّ أنْهيت البحث بذكر بعض الفوائد التي يحسن الاطلاع عليها.

=

شرف هذه الأمة بإبقاء الإسناد إلى رسول الله ﷺ لا أنه هو المعتمد في نقل هذه القراءة، ولذا فقد تلقت الأمة قراءاتهم بالقبول، ودل هذا التلقي المتفق عليه في زماننا على تواترها وقت أن تلقتها الأمة بالقبول، فهي مقطوع بِها.

(١) (ج١، ص ٥٣٨).

(٢) لن يرد قراءة حفص؛ إذ قد تلقتها الأمة بالقبول وطبعت المصاحف بها كما بالمصحف المطبوع على طريقة الرسم الباكستاني من طبع مجمع الملك فهد.

الباب الأول

توضيح ما حرر على الشاطبية

اعلم -بارك الله فيك- أنه يُمكن تقسيم ما استدرك على الإمام الشاطبي -نفعنا الله تعالَى بعلومه- إلَى الفصول التالية:

الفصل الأول:

ما أطلقه الشاطبي واحتاج إلَى تقييد أو أبْهَمه واحتاج إلَى توضيح وهي[1]:

١- الإدغام الكبير لأبي عمرو يختص برواية السوسي عنه، وكذلك كان الشاطبي يقرئ.

قال الشاطبي:

ودونـك الإدغـام الكـبير وقـطبه ... أبـو عـمرو البـصري فيـه تـحفلا

والتحرير أن يقال:

ودونـك الإدغـام الكـبير وخُـصَّـهُ ... بِسُوسٍ عَلَى مـا الـشاطبيُّ بِـهِ تَـلا

٢- إشباع المد لورش وحَمزة، وقد بَيَّنه الشاطبي بإقرائه كذلك.

قال الشاطبي:

إذا ألـف أو ياؤهـا بعـد كـسرة ... أو الواو عن ضم لقـي الهمـز طـولا

والتحرير أن يقال:

إذا حَـرْفُ مَـدٍّ قَبْـلَ هَمْـزٍ فَطَـوِّلا ... جَلا فَضْلُهُ وَالْغَيْـرُ وَسِّـطَ مُوْصِـلا

٣- إمالة كلمة «الناس» المجرورة لأبي عمرو الخلاف فيه موزع، فتمال للدوري وتفتح للسوسي.

---

(١) وأضفت التحرير عليها نظمًا فإن كان من قولي قلت: والتحرير أن يقال، وإن كان من قول غيري قلت: والتحرير قولهم، وإن كان مركبًا من قولي وقول غيري قلت: والتحرير ، وكذلك فعلت فِي الباب الثاني، وقد حاولت فِي ذلك عدم الزيادة على أبيات الشاطبية بقدر ما أستطيع.

قال الشاطبي:

وفي الكـــافرون عابـــدون وعابـــد وخلـفهم في النـاس في الجر حصـلا

والتحرير أن يقال:

وفي الكـــافرون عابـــدون وعابـــد وإضْجَاعُ لَفْظِ النَّاسِ في الجَـرِّ طِبْ وِلا

٤- كلمة «يأته» في سورة طه ليس لهشام فيها إلا الإشباع، وقد يوهم النظم أن له القصر.

قال الشاطبي:

وقل بسكون القاف والقصر حفصهم ويأته لدى طـه بالإسكـان يـجتلا

وفي الكل قـصـر الهاء بـان لـســانه بخلـف وفي طـه بوجـهين بـجـلا

والتحرير أن يقال:

وقل بسكون القاف والقصر حفصهم وَقَـصْرٌ بِهـاءِ الْكُـلِّ بَـانَ لِيَـسْهُـلا

بخلف وَفِي يَأْتِهْ بالاِسْـكَانِ يُجْـتَلا بِطَـهَ وعَــنْ قـالونَ وجْــهانِ بُجِّـلا

٥- إلحاق كلمة «يصالحا» بسورة النساء في جواز تغليظ اللام وترقيقها بكلمة «طال» و«فصالاً».

قال الشاطبي:

وفي طال خلف مع فـصالاً وعنـدما يــسكن وقفًــا والمفخــم فــضلا

والتحرير أن يقال:

وفي طال مَعْ حَرْفَيْنِ خُلْـفٌ وعنـدما يــسكن وقفًــا والمفخــم فــضلا

٦- لفظ «سوءات» فيه لورش أربعة أوجه: قصر الواو مع ثلاثة البدل وتوسط اللين والبدل.

قال الشاطبي:

وفِي واو سوءات خلاف لورشهــم وفِـي كــل المـوءودة اقـصر ومـوئلا

والتحرير:

وفي واو سـوءات اقْـصُرَنَّ مُثَلِّـثا   وَوَسِّطْهُمَا المـوءودة اقـصر ومـوئلا

٧- الألف المنقلبة عن التنوين المنصوب إذا وقعت بعد هَمزة نَحو «جزاءً» ليس لورش فيها مد بدل.

قال الشاطبي:

سوى يـاء إسـرائيل أو بعـد سـاكن   صـحيح كقـرآن ومـسئولاً اسـألا

والتحرير قولُهم:

سوى يـاء إسـرائيل أو بعـد سـاكن   صـحيح كقـرآن وتنـوينًا أبْـدلا

٨- حركة الهمز لا تنقل عند الوقف لِحمزة إلى ميم الجمع الواقعة قبلها نَحو: «قولُهم إلا».

قال الشاطبي:

وعن حَمزة في الوقـف خلـفٌ وعـنده   روى خلفٌ فِي الوصل سكتًا مقلـلا

والتحرير أن يقال:

وفِي الوقـف خلـفٌ فِز ودع ميمِ جَمْعِـه   وَزِدْ خَلَفًا فِي الوصـل سكـتًا مقلـلا

وأضفت ميم الجمع لِحمزة؛ لأن الإضافة لأدنى مناسبة.

٩- لورش في ذوات الياء مع البدل أربعة أوجه: قصر البدل مع الفتح، وتوسط البدل مع التقليل، ومد البدل مع الفتح، والتقليل، وله فِي مد اللين مع البدل توسط اللين مع ثلاثة أوجه: البدل، ومد اللين، والبدل، وهي الأوجه التي قرأ به الداني على مشايخه.

فالتحرير:

وفي بَـدَلٍ أجْـرِ الثَّـلاثَةَ عِـنْدَما   تُوَسِّـطُ لِيْنًـا وَامْـدُدَنْ إنْ تُطَـوِّلا

وَدَعْ عَنْهُ تَقْلِـيْلاً بِقَـصْرٍ كـذا اتْـرُكَنْ   عَلَى الفتْحِ تَوْسِيطًا وَاَطْـلِقْ مُطَـوِّلا

١٠- فِي «جاء آل» (الحجر - القمر) خَمسة أوجه لورش: تسهيل الهمزة الثانية مع ثلاثة البدل، وإبدال الْهَمزة الثانية مع مدها ست حركات أو حركتين.

والتحرير قولهم:

وفِي جاء آل اَبْـدِلَنْ عِنْدَ وَرْشِـهِمْ   يقَـصْرٍ وَمَـدٌّ فِيْـهِ قُـلْ ولِقُنْـبُلا

١١– قول الشاطبي فِي آل عمران: «والميتة الخف خولا». المقصود به: «الأرض الميتة» بسورة يس لا غيرها من المواضع فِي السور الأخرى.

قال الشاطبي:

وَالْمَيْتَةُ الخف خُوِّلا

والتحرير أن يقال:

وَالْمَيْتَةُ الوَصْفُ خُوِّلا

حيث إن هذه الكلمة جاءت اسْمًا فِي كل المواضع عدا ما ورد فِي سورة يس فجاءت وصفًا لكلمة «الأرض».

١٢ – قول الشاطبي بسورة آل عمران: «وكم وجيه به الوجهين للكل حملا» قد يفهم منه جواز قصر «هاأنتم» للشامي والكوفيين، والصواب هو وجوب المد كما جزم به فِي قوله: «وفِي هائه التنبيه من ثابت هدى» وكذلك هشام ليس له إلا المد.

قال الشاطبي:

وفِي هائه التنبيه من ثابت هدى

والتحرير أن يقال:

وفِي هائه التنبيه كم ثابت هدى

ففيه إبدال حرف الكاف بحرف الميم حتى يشمل هشامًا.

وقال الشاطبي:

ويحتمل الوجهين عن غيرهم وكم   وجيه به الوجهين للكل حملا

والتحرير أن يقال:

ويـحتمل الوجهين عن غيرهـم وَدَعْ   خِلاَفَ مَنِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكُلِّ حملا

١٣- زاد الْمُحرر على قول الشاطبي فِي باب وقف حَمزة وهشام:

ورئيًا على إظهاره وإدغامه

أن نفس الحكم وارد فِي: «تؤوى، وتؤويه، ورؤيا» وقد أطلق فِي «التيسير» الوجهين على السواء.

قال الشاطبي:

ورئيًا على إظهاره وادغامه

والتحرير أن يقال:

ورئيًا بِخُلْفٍ أدْغِمَنَّ وَشِبْهَهُ

١٤- قول الشاطبي فِي سورة الأعراف: «وفِي الكهف حسناه». اعتمد على شهرة حرف رشدًا الذي فيه الخلاف وهو الذي فِي قصة نبي الله موسى كما هو بالأعراف كذلك.

قال الشاطبي:

وفِي الكهف حسناه وضم حليهم

والتحرير قولهم:

وآخِرَ كَهْفٍ حُزْ وَضَمُّ حُلِيِّهِمْ

١٥- في الوقف على هَمز «للنبيء إن»، «وبيوت النبيء إلا» لقالون إثبات الهمز محققًا لا قلب الهمز ياء وإدغامها.

قال الشاطبي:

وقالون فِي الأحزاب فِي للنبيِّ مع ... بيوت النبيِّ الياء شدد مبدلا

والتحرير قولهم:

وقالون حَالَ الْوَصْلِ في للنبيِّ مع ... بيوت النبيِّ الياء شدَّد مبدلا

١٦- أحكام «الآن» لورش:

ذكر الْمُحررون فِي «الآن» لورش تَحريرًا طويلاً، والثابت فِي الشاطبية فِي الآن ثلاث قواعد:

١- قاعدة خاصة وهو قوله:

وما بعد همز الوصل ائت وبعضهم يؤاخـــذكم آلآن مــستفهمًا تـــلا

وفيه: أنه استثناه بعضهم من حكم البدل فلا يمده كغيره.

٢- قاعدة عامة وهو قوله:

ومــا بعــد همــز ثابــت أو مغــــير فقصر وقد يـروى لـورش مطـــولاً

ووسطه قوم ....

ويدخل لفظ «الآن» تَحت هذا العموم، ففيه ثلاثة البدل.

٣- قاعدة عامة وهو قوله:

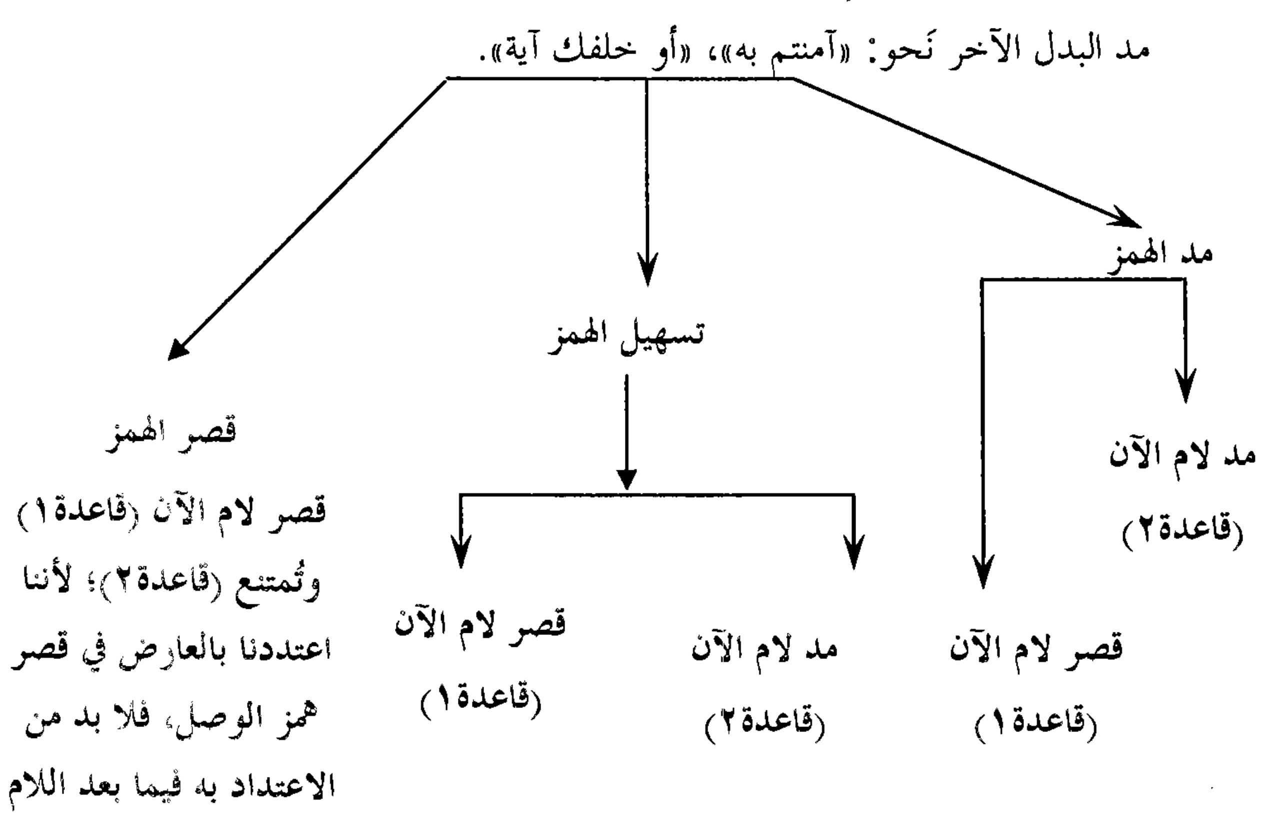
وإن هـــمز وصــل بـين لام مـسكن وهمــزة الاســتفهام فامــدده مبــدلا

فللكــل ذا أولـــى ويقـصـره الــذي يــسهــل عـــن كـــل كـــآلآن مـــثلا

واللام فِي قراءة نافع وإن حركت بالفتح فالأصل فيها السكون وتَحريكها عارض.

وعليه فأحكام «الآن» فِي يونس إذا قرأت مع بدل آخر كما تؤخذ من الشاطبية هي:

مد البدل الآخر نَحو: «آمنتم به»، «أو خلفك آية».



فهذه خَمسة أوجه ومثلها على التوسط فتكون عشرة أوجه.

أما على قصر البدل الآخر فلا يتأتى على القاعدتين إلا ثلاثة أوجه؛ فجملة الأوجه ثلاثة عشر وجهًا؛ تسع بقصر اللام، واثنان بتوسط اللام، واثنان بمد اللام، وزاد الإمام ابن الجزريِّ توسط هَمز الوصل، ولا يظهر من الشاطبية للقاعدة الثالثة، ثُمَّ قد رده المتولي فِي «الروض» فراجعه، وقد نظمت هذه الأوجه بقولي:

وَتِسْعٌ بِقَصْرِ اللاَّمِ فِي الآنَ إنْ ضُرِبْ ... ثلاثٌ بهمزِ الْوَصْلِ فِي بَدَلٍ جَلا

وَتَوْسِيطَ لامٍ زِدْهُ عِنْدَ تَوَسُّطٍ ... وَزِدْ مَدَّهُ بِالْمَدِّ مَادًّا مُسَهِّلا

١٧- فِي الوقف على «اللاء» لورش والبزي وأبي عمرو، ذكر فِي الشاطبية: «وقف مسكنًا» أي: يوقف لَهم بالياء الساكنة مع المد المشبع، وزاد الْمُحرر الوقف بالتسهيل مع الروم لهم مع وجهي المد والقصر، وهو مأخوذ من القصيدة فِي موضع آخر هو قوله:

وروْمهم كما وصلهم

١٨- وضح بعض الْمُحررين قول الشاطبي:

ويدغم فيه الواو والياء مبدلاً ... إذا زيدتا من قبل حتى يفصلا

فحصر كلمات القرآن التي فيها الواو أو الياء زائدتان بقوله:

قِفْ فِيْ هَنِيْئًا مَعْ مَرِيْئًا مَعْ بَرِيْ ... دُرِيْ نَسِيْ قُرُوْ خَطِيْئَةْ حَرِّرِ

فهذه سبع كلمات، وفي غيرها تكون الواو والياء أصليتين.

قال الشاطبي:

وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبْدِلاً ... إذَا زِيدَتا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفَصِلا

والتحرير أن يقال بعده:

هنيئًا مريئًا مَعْ بَرِئٌ خَطِيَّةُ الـ ... ـنَسِيُّ قُرُوٌّ ثُمَّ دُرِّيٌّ انْقُلا

❁ ❁❁ ❁

الفصل الثاني:

ما نقله الشاطبي عن القراء واستدرك على هؤلاء القراء:

مثل الوقف فِي «أياما» وكذا «ويكأن» ونَحوه، وهو استدراك على القراء أنفسهم لا على الشاطبي. وراجع الفوائد المذكورة آخر البحث رقم ٦، ٧، ٨، ٩.

* * *

الفصل الثالث:

ما طالبوا الشاطبي بزيادته على قصيدته، وهو على صنفين:

١- ما كان من طريقه وتركه، مثل: وجه الإظهار مع إبدال الهمز الساكن للسوسي، ومثل وجه الإدغام فِي «هل تستوي» بسورة الرعد لِهشام[(١)]، ولا يلزمه ذلك؛ لأنه لا يلزمه أن يروي كل ما جاء من طريقه؛ إذ له الاقتصار على بعضه[(٢)].

٢- ما ليس من طريقه نَحو: «أئمة» بإبدال الهمزة ياءً مَحضة ونَحو: «لدنى» بالكهف بالاختلاس، ونَحو إدغام «اللاي يئسن»، ونَحو فتح هاء التأنيث فِي «فطرت» سورة الروم عند الوقف عليها للكسائي، ونَحو إظهار «العرش سبيلاً» بسورة الإسراء للسوسي، ونَحو الصاد المحضة فِي كلمة «الصراط المستقيم» بالفاتحة لِخلاد، ولا يلزمه الخروج عن طريقه أصلاً، بل له ذلك جوازًا على سبيل الاختيار.

وأنت خبير أن هذه المسائل لا تعتبر استدراكات علي الشاطبي -رَحِمَهُ اللهُ-؛ إذ إنَّها إما توضيحات منه أو من غيره لكلامه، أو هي استدراكات على القراء الذين روى عنهم، أو إضافات لا يلزم أن يضمنها قصيدته، خاصة الثانِي الذي هو خروج عن طريقه، ويتبقى قسمان من التحرير هي معظم ما حرر على الشاطبية.

❁ ❁❁ ❁

---

(١) إذا فرضنا أنَّها من طريقه إذا هي حكاية من الداني.

(٢) راجع الأصل رقم (٢) من كتاب «تأصيل التحرير» للمؤلف.

الفصل الرابع:

ما زاد فيه الشاطبي وجهًا من اختياره على ما في التيسير أو على طرق التيسير، وفيه أعظم قدر مما حرر على الشاطبية، وهذا هو الذي يسمونه «زيادات القصيد» وقد قبله الأئمة في الجملة وأحسنوا فِي ذلك، ومن ذلك: قول الإمام الصفاقسي فِي «غيث النفع» (ص٢٥٦): ولولا أن الشاطبي ذكر الثلاثة وقرأنا بها لاقتصرت على الأول وقول الجعبري المنقول عنه فِي «غيث النفع» (ص٣٢١) في تقوية زيادة حفص عن عاصم «ضُعفٍ و ضُعفًا» بضم الضاد فِي سورة الروم: فإن قلت: كيف خالف من توقفت عليه صحة قراءته؟ قلت: ما خالفه، بل نقل عنه ما قرأه عليه ونقل عن غيره ما قرأه عليه لا أنه قرأ برأيه. اهـ وهذا يقال في حق الشاطبي فِي زياداته سواءً بسواء، وهو مقتضى ما ذكره الخليجي فِي «حل المشكلات» (ص٥٠): وقد حث الوفراني على الاعتناء بالحرز، ومدح الشاطبي، وأوصى على الأخذ بِما فِي كتابه ما عدا المواضع التي أشار إِلَى ضعفها اهـ. ولكن بعض القراء منع أشياء من هذه الزيادات، والصواب ألا يستدرك على الشاطبي منها شيءٌ لأربعة أسباب:

السبب الأول: أنه يَجوز للشاطبي أن يَختار كما اختار غيره الأئمة(١)، وقد أجاز القراء لِحفص زيادة «ضُعف - وضُعفًا» بضم الضاد فِي سورة الروم فِي روايته عن عاصم، وهي اختيار له زاده على رواية عاصم وأجمعوا على اعتماد هذا القراءة وكتبت بِها المصاحف مِمَّا يعطى الشاطبي الإذن فيما فعل.

السبب الثاني: أن الداني بعد أن ساق طرقه فِي «التيسير» عقب على ذلك بقوله: «فهذه بعض الأسانيد التي أدت إلينا الروايات رواية وتلاوة». اهـ وهذا يفيد أنه لَم يذكر إلا بعض أسانيده لِما أورد فِي «التيسير» لا كلها، فكان على من تعقبوه أن يقولوا لما يخرج فيه عن طرقه إنه خروج منه عن طريقه الذي ذكر إسناده لا على ما لَم يذكر إسناده؛ إذ إن كلامه واضح فِي أن له طرقًا أخرى لِما أورده فِي كتابه لَم يذكرها.

---

(١) راجع الأصل رقم (٢) من كتاب «تأصيل التحرير».

السبب الثالث: أن الشاطبي أشار فِي قصيدته إلى أنه سيزيد فيها على ما فِي «التيسير» فقال:

وألفافها زادت بنشر فوائد فلفت حياءً وجهها أن تفضلا

قال ابن القاصح فِي شرحه لِهذا البيت: «من زيادة وجوه وإشارة إلى تعليل وغير ذلك، ومن جُملة ذلك باب مَخارج الحروف». اهـ

*** فائدة هامة فِي أسانيد الإمام الشاطبي:**

اعلم -بارك الله فيك- أن الذي دفعني لكتابة هذه الفائدة: هو أنني سمعت وقرأت لبعض كبار القراء ما يفيد أن أسانيد الإمام الشاطبي تنحصر في طرق تؤدي إلى الإمام الداني فقط، ولذا فيلزم الإمام الشاطبي ألا يَخرج عما فِي كتب الداني، وهذا مخالف للواقع، بل هو مخالف لما في النشر من أسانيد -فما بالك بأسانيده الأخرى التي لَم تذكر فِي النشر- وأسوق لك من هذه الأسانيد التي ذكرها الإمام ابن الجزري في النشر ما يدفع هذا القول.

قال فِي النشر (ج١، ص١٠١) فِي ذكر أسانيده إلَى القراء العشرة:

طريق ابن غصن قرأ بِها الشاطبي على النفزي على ابن غلام الفرس على أبي الحسن عبد العزيز بن عبد الملك بن شفيع على عبد الله بن سهل على أبي سعيد خلف بن غصن الطائي المصري، وقرأ بِها ابن غصن وطاهر وابن سفيان ومكي وابن أبي الربيع وابن نفيس الطلمنكي وابن هاشم ثمانيتهم على الإمام أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك الحلبي، وقرأ على أبي سهل صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب البغدادي الوراق نزيل دمشق.

وقال (ص١٠٦):

طريق الخياط وهي الثانية عن النحاس قرأ بِها الشاطبي على النفزي على ابن غلام الفرس على أبي داود على أبي جعفر أحمد بن إسحاق بن إبراهيم الخياط، وقرأ غزوان والشذائي على أبي الحسن بن شنبوذ وقرأ هو والأهنساوي والموصلي والخولاني وابن هلال وابن أبي الرجاء والخياط وابن أسامة ثمانيتهم على أبي الحسن إسماعيل بن عبد الله بن عمرو النحاس المصري. فهذه تسع عشرة طريقة إلَى النحاس.

وقال (ص ١٢٤):

عن ابن مجاهد من ثماني طرق من قراءة الداني على أبي الفتح، ومن كتاب «التجريد» من طريقين قرأ بها ابن الفحام على عبد الباقي ابن أبي الفتح وقرأ بها على أبيه وقرأ بها ابن الفحام أيضًا على ابن نفيس، ومن كتاب «تلخيص ابن بليمة» من طريقين أيضًا قرأ بها عبد الباقي بن أبي الفتح وابن نفيس ومن قراءة الشاطبي على النفزي على ابن غلام الفرس على ابن شفيع على ابن سهل على الطرسوسي.

وما ذكرناه كافٍ فِي إثبات تعدد أسانيد الإمام الشاطبي وعدم انحصارها في طرق الداني.

* **فهاهنا مقدمتان:**

الأولَى: أن أسانيد الشاطبي لا تنحصر فِي التيسير أو في الداني، بل منها ما يسنده من طريق الإمام الطرسوسي، وهو صاحب كتاب «المجتبى» وشيخ الخزرجي صاحب «القاصد»، والأنصاري صاحب «العنوان» وغيرهما وروايته واسعة.

الثانية: أن الشاطبي له الاختيار فيما رواه من طرقه كما هو نَهج السابقين من القراء.

فينتج عن هاتين المقدمتين: أن اختيارات الإمام الشاطبي التي خالف فيها الإمام الداني هي من مروياته الواسعة المسندة، وهذا هو اللائق بأئمتنا، بل قد نص الشاطبي على ذلك في قوله: «وألفاظها زادت بنشر فوائد».

ومن المعلوم أن أئمة القراء ومنهم الشاطبي لا يستجيزون القراءة أو الإقراء إلا بما قرءوا به.

السبب الرابع: أن من يمنع أي زيادة من هذه الزيادات عليه أن يمنع كل الزيادات حتى يتبع قاعدة واحدة ولا يتناقض، بل عليه أن يمنع أي زيادة لأحد من القراء عن طرقه.

وأورد لك هذه الزيادات وإن كانت كثيرة حرصًا على الفائدة، وحتى يعلم من يمنع زيادات الشاطبية ما يلزمه لذلك:

١- طريقه الذي ذكره الداني[1] بين السورتين لورش السكت وزاد البسملة والوصل. انظر: (النشر ج١، ص٢٦١).

---

(١) هذا القيد لازم لكل ما أذكره بعد، وأستغنِي بذلك عن تكريره، وأنبه به على أن له طرقًا أخرى لَم يذكرها.

٢- طريقه الذي ذكره للدوري الوصل وزاد البسملة والسكت. انظر: (النشر ج١، ص٢٦٠).

٣- طريقه بين السورتين للسوسي السكت وزاد البسملة والوصل. انظر: (النشر ج١، ص٢٦٠).

٤- طريقة بين السورتين لابن عامر البسملة وزاد السكت والوصل. انظر: (النشر ج١، ص٢٦٠). وإن كان اختيار الداني السكت ولكن طريقه البسملة.

٥- طريقه فِي ميم الجمع لقالون الوصل وزاد الإسكان. انظر: (النشر ج١، ص٢٧٣).

٦- فِي «آل لوط» للسوسي الإدغام وزاد ذكر الإظهار ولَم نقرأ به. انظر: (النشر ج١، ص٢٨٢).

٧- فِي نَحو: «هو وليهم» الإدغام وزاد ذكر . انظر: (النشر ج١، ص٢٨٣).

٨- فِي «الرأس شيبًا» للسوسي الإدغام وزاد الإظهار. انظر: (النشر ج١، ص٢٩٢).

٩- فِي «جئت شيئًا» للسوسي الإدغام وزاد الإظهار. (التيسير ص٢٦).

١٠- فِي «فالملقيات ذكرًا» «فالمغيرات صبحًا» لخلاد الإدغام وزاد الإظهار. انظر: (النشر ج١، ص٣٠٠).

١١- فِي «تأمنا» بيوسف الروم وزاد الإشْمام. انظر: (النشر ج١، ص٣٠٤).

١٢- فِي «يؤده ونؤته ونصله ونوله» لِهشام القصر وزاد الإشباع. انظر: (النشر ج١، ص٣٠٦).

١٣- فِي «يتقه وألقه» لهشام الإشباع وزاد القصر. (التيسير ص١٦٣، ص١٦٨).

١٤- طريقه في «يتقه» لخلاد الإسكان وزاد الإشباع. انظر: (النشر ج١، ص٣٠٧).

١٥- فِي «يأته» لقالون الصلة وزاد القصر تبعًا للداني. انظر: (النشر ج١، ص٣١٠).

١٦- «يرضه» لِهشام القصر وزاد الإسكان تبعًا للداني. انظر: (النشر ج١، ص٣٠٨).

١٧- للدوري الإشباع . انظر: (النشر ج١، ص٣٠٨).

١٨- المد المنفصل للدوري المد وزاد القصر. انظر: (النشر ج١، ص٣٢٣).

١٩- لقالون القصر المد. انظر: (النشر ج١، ص٣٢١).

٢٠- مد البدل لورش التوسط وزاد القصر والمد. انظر: (النشر ج١، ص٣٣٩)، (التيسير ص٣١).

٢١- «الآن» فِي (يونس) لورش التوسط وزاد القصر والمد وكذا فِي (عادًا الأولى) بسورة النجم. (النشر ج١، ص٣٣٩).

٢٢- مد اللين التوسط وزاد المد. انظر: (النشر ج١، ص٣٤٦).

٢٣- سوءات بسورة (الأعراف) لورش التوسط فِي اللين والبدل وزاد قصر وتوسط ومد البدل على قصر اللين. انظر: (النشر ج١، ص٣٤٧).

٢٤- «هاتّين» بالقصص و«الذّين» بسورة فصلت لابن كثير التوسط والإشباع وزاد القصر. انظر: (النشر ج١، ص٣٤٩). (على ما اختاره المتولي من أن سكوت مؤلف أحد الكتب عن الحكم فِي مسألة يفيد أنه يُجَوز فيها الأوجه المقروء بِها كلها)[1].

٢٥- نَحو: «أأنذرهم» لِهشام التسهيل مع الإدخال وزاد التحقيق مع الإدخال. انظر: (النشر ج١، ص٣٦٣).

٢٦- لورش الإبدال فقط وزاد التسهيل بلا فصل. انظر: (النشر ج١، ص٣٦٣)

٢٧- «أءنكم» بسورة فصلت لهشام التسهيل مع الفصل وزاد التحقيق مع الفصل. انظر: (النشر ج١، ص٣٧٠).

٢٨- «أئذا ما مت» لابن ذكوان الاستفهام وزاد الإخبار. انظر: (النشر ج١، ص٣٧٢).

٢٩- «أئمة» لِهشام القصر وزاد الإدخال تبعًا للداني. انظر: (النشر ج١، ص٣٨٠).

٣٠- نَحو: «أؤنبئكم» لأبى عمرو التسهيل مع القصر وزاد الفصل. انظر: (النشر ج١، ص٣٧٥).

٣١- لِهشام التحقيق مع الفصل وزاد التحقيق مع القصر كذا زاد «أؤنبئكم» كحفص و«أؤنزل» و«أؤلقي» كقالون. انظر: (النشر ج١، ص٣٧٥).

---

(١) انظر: الأصل الثاني عشر من «تأصيل التحرير» للمؤلف.

٣٢- «أؤشهدوا» لقالون التسهيل مع الإدخال وزاد مع القصر. انظر: (النشر ج١، ص٣٧٦).

٣٣- «بالسوء إلا» لقالون والبزي الإبدال مع الإدغام وزاد التسهيل في الأولى مع المد والقصر . انظر: (النشر ج١، ص٣٨٣).

٣٤- نَحو: «جاء أحد» لورش وقنبل التسهيل فِي الثانية وزاد إبدالها ألفًا مدية. انظر: (النشر ج١، ص٣٨٤).

٣٥- «هؤلاء إن» و«البغاء إن» لورش إبدال الهمزة ياءً مكسورة ويسهل غيرهما وزاد تسهيل الثانية وإبدالها ياء مدية. انظر: (النشر ج١، ص٣٨٥).

٣٦- «جاء آل» لورش على التسهيل توسط البدل وزاد قصره ومده. انظر: (النشر ج١، ص٣٣٩).

٣٧- فِي نَحو: «يشاء إِلَى» لورش والدوري والبزي الإبدال وزاد التسهيل، ولقالون وقنبل، والسوسي التسهيل وزاد الإبدال. انظر: (النشر ج١، ص٣٨٨).

٣٨- طريقه فِي «أرأيت» لورش التسهيل وزاد الإبدال. انظر: (النشر ج١، ص٣٩٨).

٣٩- «لأعنتكم» للبزي التسهيل وزاد التحقيق. انظر: (النشر ج١، ص٣٩٩).

٤٠- «هأنتم» لورش التسهيل وزاد الإبدال. انظر: (النشر ج١، ص٤٠٠).

٤١- «اللاء» للسوسي التسهيل وزاد الإبدال وطريقه فِي «اللاء» للدوري والبزي الإبدال وزاد التسهيل. انظر: (النشر ج١، ص٤٠٤).

٤٢- باب «ييأس» طريق التيسير للبزي بالقلب والإبدال «يايس» وزاد له وجه «ييأس» كباقي القراء. انظر: (النشر ج١، ص٤٠٥).

٤٣- «كتابيه إني» لورش التحقيق وزاد النقل. انظر: (النشر ج١، ص٤٠٩).

٤٤- طريقه في سكت خلف السكت فِي «أل وشيء» فقط، وزاد والساكن المفصول. انظر: (النشر ج١، ص٤٢٠).

٤٥- خلاد ترك السكت وزاد سكت «أل وشيء». انظر: (النشر ج١، ص٤٢٢).

٤٦- الوقف على نَحو: «من أجر» لِحمزة التحقيق وزاد النقل والسكت. انظر: (النشر ج١، ص٤٣٥).

٤٧- «الأرض» لِخلف السكت وزاد النقل، ولِخلاد النقل وزاد السكت. انظر: (النشر ج١، ص٤٣٤، ص٤٨٦).

٤٨- «شيئًا» لخلف النقل وزاد الإدغام، ولِخلاد الإدغام وزاد النقل. انظر: (النشر ج١، ص٤٤٠).

٤٩- المتوسط بزائد لخلف التحقيق وزاد التسهيل، ولِخلاد التسهيل وزاد التحقيق. انظر: (النشر ج١، ص٤٨٧).

٥٠- «السماء» لِحمزة القصر والمد وزاد التوسط. انظر: (النشر ج١، ص٤٧٣، التيسير ٣٨).

٥١- «ولقد زينا» لابن ذكوان الإظهار وزاد الإدغام. انظر: (النشر ج٢، ص٤).

٥٢- «بل طبع» لِخلاد الإدغام، «واختاره الداني» وزاد الإظهار. انظر: (النشر ج٢ص٧).

٥٣- «يعذب من» بالبقرة لابن كثير الإظهار وزاد الإدغام. انظر: (النشر ج٢، ص١٠).

٥٤- «اركب معنا» لقالون والبزي الإظهار وزاد الإدغام [تبعًا للداني]، ولِخلاد الإدغام وزاد الإظهار. انظر: (النشر ج٢، ص١١-١٢).

٥٥- طريقه فِي «يلهث ذَلِكَ» بالأعراف لقالون الإظهار وزاد الإدغام [تبعًا للداني]. انظر: (النشر ج٢، ص١٤).

٥٦- «يس والقرآن» لورش الإظهار وزاد الإدغام. انظر: (النشر ج٢، ص١٧، والعزو للمتولي ص٧٢).

٥٧- «نخلقكم» بالمرسلات الإدغام المحض وزاد إبقاء الصفة [على ما اختاره المتولي فيما أشرنا إليه قريبًا من أن الشاطبي سكت فيكون الحكم مطلقًا](١). انظر: (النشر ج٢، ص٢٠).

٥٨- «ماليه هلك» بالحاقة لورش الإظهار وزاد الإدغام. انظر: (النشر ج٢، ص٢١).

---

(١) راجع التعليق السابق.

٥٩- «التوراة» لقالون الفتح وزاد التقليل [تبعًا للداني]. انظر: (النشر ج٢، ص٦١).

٦٠- ذوات الياء لورش التقليل وزاد الفتح [تبعًا للداني]. انظر: (النشر ج٢، ص٤٨).

٦١- نَحو «ضحاها» لورش. انظر: (النشر ج٢، ص٤٩).

٦٢- «أراكهم» لورش. انظر: (النشر ج٢، ص٤١).

٦٣- «الجار جبارين». انظر: (النشر ج٢، ص٥٦، ص٥٨).

٦٤- «بشراي» لأبي عمرو الفتح وزاد التقليل والإمالة. انظر: (النشر ج٢، ص ٤٠).

٦٥- نَحو: «القرى التي» للسوسي الإمالة وزاد الفتح. انظر: (النشر ج٢، ص٧٧).

٦٦- «أدراك» لابن ذكوان الفتح وزاد الإمالة. انظر: (النشر ج٢، ص٤١).

٦٧- «رآه» لابن ذكوان الإمالة وزاد الفتح. انظر: (النشر ج٢، ص٤٦)، وانظر: (بدائع البرهان ص١٩٤ للأزميري - مَخطوط).

٦٨- زاد «غير الأولى» لابن ذكوان الإمالة وزاد الفتح. انظر: (النشر ج٢، ص٦٠).

٦٩- «حمارك والحمار» لابن ذكوان الإمالة وزاد الفتح. انظر: (النشر ج٢، ص٥٦).

٧٠- «هار» لابن ذكوان الفتح وزاد الإمالة [تبعًا للتيسير]. انظر: (النشر ج٢، ص٥٧).

٧١- «المحراب» المنصوب لابن ذكوان الإمالة وزاد الفتح. انظر: (النشر ج٢، ص٦٤).

٧٢- طريقه فِي «عمران -والإكرام، وإكراههن» لابن ذكوان الفتح وزاد الإمالة. انظر: (النشر ج٢، ص٦٤).

٧٣- «ضعافًا» و«آتيك» لِخلاد الفتح وزاد الإمالة. انظر: (النشر ج٢، ص٦٣، ص٦٤).

٧٤- طريق التيسير فِي إمالة هاء التأنيث للكسائي الإمالة عدا الألف، واختار الداني والشاطبي الفتح عدا المتفق على إمالته، فزاده فِي الشاطبية مع الإمالة عدا الألف. انظر: (النشر ج٢، ص٨٤).

٧٥- طريقه في «ذكرًا» وبابه لورش التفخيم وزاد الترقيق. انظر: (النشر ج٢، ص٩٥).

٧٦- طريقه في «حيــران» الترقيق [تبعًا لاختيار الدانِي فِي التيسير]. انظر: (النشر ج٢، ص٩٧).

٧٧- نَحو: «نرى الله» للسوسي تغليظ اللام وصلاً عند إمالة راء نرى [وهو اختيار الشاطبي] وزاد الترقيق (على أساس أن الشاطبي ساكت عن هذا الحكم على اختيار المتولي من أن سكوت مؤلف أحد الكتب عن حكم من أحكام القراءة يفيد أنه يجيز فيه كل الأوجه). انظر: (النشر ج٢، ص١١٦)، وانظر: (تأصيل التحرير للمؤلف).

٧٨- الوقف على نَحو: «لَم» للبزي حذف الْهَاء وزاد إثباها. انظر: (النشر ج٢، ص١٣٤).

٧٩- «مَحياي» لورش الإسكان وزاد الفتح [تبعًا لورش نفسه]. انظر: (النشر ج٢، ص١٧٢).

٨٠- «ولي دين» (بالكافرين) للبزي إسكان الياء وزاد فتحها [تبعًا للداني]. انظر: (النشر ج٢، ص١٧٤).

٨١- «الداع إذا دعان» لقالون الحذف وزاد الإثبات فِي الحالين. انظر: (النشر ج٢، ص١٨٣).

٨٢- «يناد المناد» بقاف لابن كثير الإثبات فِي «يناد» وزاد الحذف. انظر: (النشر ج٢، ص١٤٠).

٨٣- «نرتع» بيوسف لقنبل الحذف وزاد الإثبات. انظر: (النشر ج٢، ص١٨٧).

٨٤- «تسألني» (الكهف) لابن ذكوان الإثبات وزاد الحذف. انظر: (النشر ج٢، ص٣١٢).

٨٥- «آتان» (النمل) وقفًا لقالون وأبي عمرو وحفص الإثبات وزاد الحذف. انظر: (النشر ج٢، ص١٨٨).

٨٦- «عندي أولَم» بسورة القصص لابن كثير الإسكان للبزي والفتح لقنبل وأطلق لَهما الخلاف. انظر: (النشر ج٢، ص١٦٥).

٨٧- «التلاق والتناد» لقالون الحذف وزاد الإثبات. انظر: (النشر ج٢، ص١٩٠).

٨٨- «أكرمن وأهانن» لأبي عمرو الحذف وزاد الإثبات. انظر: (النشر ج٢، ص١٩١).

٨٩- «بالواد» لقنبل الإثبات وزاد الحذف [تبعًا للداني]. انظر: (النشر ج٢، ص١٩١).

٩٠- «بارئكم» للدوري الإسكان وزاد الاختلاس. انظر: (النشر ج٢، ص٢١٢).

٩١- «إبراهيم» (بالبقرة) لابن ذكوان الياء وزاد الألف. انظر: (النشر ج٢، ص٢٢١).

٩٢- حركة التنوين فِي نَحو: «محظورًا انظر» لابن ذكوان الكسر وزاد الضم فِي كلمتين هُمَا «برحمة ادخلوا» بالأعراف و«شجرة خبيثة اجتثت» بإبراهيم. انظر: (النشر ج٢، ص٢٢٥).

٩٣- «يبصط» (البقرة) لابن ذكوان السين وزاد الصاد و«بصطة» (الأعراف) الصاد وزاد السين. انظر: (النشر ج٢، ص٢٢٩).

٩٤- «يبصط وبصطة» لِخلاد الصاد معًا وزاد السين. انظر: (النشر ج٢، ص٢٣٠).

٩٥- «كنتم تَمنون» و«ظلتم تفكهون» للبزي التخفيف للتاء «فِي تَمنون - تفكهون» وزاد التشديد. انظر: (النشر ج٢، ص٢٣٤).

٩٦- «ولا تَحسبن» لِهشام الخطاب وزاد الغيب. انظر: (النشر ج٢، ص٢٤٤).

٩٧- «أتحاجوني» بالأنعام لِهشام التخفيف للنون وزاد التثقيل. انظر: (النشر ج٢، ص٢٦٠).

٩٨- طريقه فِي (بيئس) بالأعراف لشعبة على وزن «فيعل» وزاد على وزن «فعيل» [تبعًا لشعبة نفسه]. انظر: (النشر ج٢، ص٢٧٢).

٩٩- «ولا أدراكم» بسورة يونس «ولا أقسم» بسورة القيامة للبزي بِحذف الألف وزاد إثباتها. انظر: (النشر ج٢، ص٢٨٢).

١٠٠- «هئت» بيوسف لِهشام فتح التاء وزاد ضمها. انظر: (النشر ج٢، ص٢٩٤).

١٠١- «أفئدة» بإبراهيم لِهشام إثبات الياء وزاد حذفها. انظر: (النشر ج٢، ص٢٩٩).

١٠٢- «لنجزين» بسورة النحل لابن ذكوان بالياء وزاد النون [خالف الداني روايته اختيارًا وتبع الشاطبي روايته بالنون واختياره بالياء]. انظر: (النشر ج٢، ص٣٠٥).

١٠٣- «قال آتوني أفرغ عليه» بسورة الكهف لشعبة الوصل وزاد القطع. انظر: (النشر ج٢، ص٣١٥).

١٠٤- «لأهب لك» بِمريم لقالون الهمز وزاد الياء . انظر: (النشر ج٢، ص٣١٧).

١٠٥- طريقه في «تخرجون» بالروم لابن ذكوان بالبناء للمعلوم وزاد بالبناء للمجهول. انظر: (النشر ج٢، ص٢٦٨)، (التيسير ص ١٧٥).

١٠٦- وطريقه في «ضعف وضعفًا» بالروم فتح الضاد وزاد ضمها تبعًا لِحفص. انظر: (النشر ج٢، ص٣٤٥).

١٠٧- «كسفًا» بالروم لِهشام سكون السين وزاد فتحها. انظر: (النشر ج٢، ص٣٠٩).

١٠٨- «إلياس» بالصافات لابن ذكوان وصل الهمز وزاد قطعها. انظر: (النشر ج٢، ص٣٥٧).

١٠٩- «بالسوق» بصاد لقنبل بدون واو بعد الهمز وزاد الواو. انظر: (النشر ج٢، ص٣٣٨).

١١٠- «لما» بالزخرف لِهشام بالتخفيف وزاد التشديد [تبعًا للداني]. انظر: (النشر ج٢، ص٢٩١).

١١١- «لتنذر» بسورة الأحقاف للبزي الخطاب وزاد الغيب تبعًا للداني. انظر: (النشر ج٢، ص٣٧٤).

١١٢- طريقه فِي «آنفًا» بسورة القتال للبزي مد الهمزة وزاد قصرها تبعًا للداني. انظر: (النشر ج٢، ص٣٧٤).

١١٣- المصيطرون بالطور لحفص الصاد وزاد السين تبعًا للداني. انظر: (النشر ج٢، ص٣٧٨).

١١٤- «المصيطرون» بالطور لِخلاد بالإشْمَام وزاد مَحض الصاد تبعًا للداني. انظر: (النشر ج٢، ص٣٧٨).

١١٥- «المنشآت» بالرحمن لشعبة كسر الشين وزاد فتحها تبعًا للداني. انظر: (النشر ج٢، ص٣٨١).

١١٦- «يطمثهن» بالرحمن للكسائي ضم الأولى وكسر الثانية لراوييه وزاد إطلاق ضم أيهما تشاء وضم الأولى للدوري مع ضم الثانية لليث وضم الأولى لليث [وهو نصه]. انظر: (النشر ج٢، ص٣٨١).

١١٧- «انشـــزوا» بالمجادلة لشعبة كسر الشين وزاد ضمها في الموضعين. انظر: (النشر ج٢، ص٣٨٥).

١١٨- «تكون دولة» بالحشر لهشام التأنيث والرفع وزاد التذكير والرفع. انظر: (النشر ج٢، ص٣٨٦).

١١٩- «تؤمنون» «تذكرون» بالحاقة لابن ذكوان الخطاب وزاد الغيب [وقال الداني وهو الصحيح]. انظر: (النشر ج٢، ص٣٩٠).

١٢٠- «لبدًا» فِي الجن لِهشام ضم اللام وزاد كسرها. انظر: (النشر ج٢، ص٣٩٢).

١٢١- طريقه فِي الأربع الزهر إجراؤها كغيرها إذ إن ذا اختيار الدانِي واختـــار هو تخصيصها بِجواز زيادة السكت للواصل بين السورتين وزيادة البسملة للساكت بين السورتين. انظر: (النشر ج١، ص٢٦١).

١٢٢- «سلاسلا» بالإنسان لِحفص إثبات الألف وزاد حذفها وللبزي حذف الألف وزاد إثباها ولابن ذكوان حذف الألف وزاد إثباها. انظر: (النشر ج٢، ص٣٩٥).

١٢٣- طريقه فِي «رآه» بالعلق لقنبل القصر [وقطع به فِي التيسير] وزاد المد. انظر: (النشر ج٢، ص٤٠٢).

١٢٤- التكبير لقنبل المنع وزاد إثباته. انظر: (النشر ج٢، ص٤١٧).

١٢٥- للبزي دون تَهليل وزاد التهليل. انظر: (النشر ج٢، ص٤٢٩).

١٢٦- أول الضحى وزاد آخر الضحى. انظر: (النشر ج٢، ص٤١٨).

وهذه الزيادات كلها لا يحرر على الشاطبي بِمنعها؛ إذ قد أجاز القراء زيادات غيره عن طرقهم اختيارًا فتطرد هذه القاعدة للشاطبي؛ إذ يلزم من منعه من ذلك منع حفص من القراءة بضم الضاد فِي «ضعف وضعفًا» (بسورة الروم) واللازم باطل فالملزوم مثله باطل، وكذلك يلزمه أن يَمنع كل هذه الزيادات التي ذكرتـــها وكلاهُما يصعب التزامه بل يـــمتنع.

ويضاف لذلك ما أورد عليه بوجوب الترقيق فِي «فصالاً» على قصر البدل لورش، ومنع تسهيل «آلذكرين» على قصر البدل لورش، وذلك أن كانا من طريق ابن غلبون ولَم نضمنهما مع ما سبق لأنه زاد طريق ابن غلبون على طريق الداني عن ابن خاقان، فإذا زاد على طريق ابن غلبون زيادة أخرى فهو في نفس المعنى ولَم يسند فِي «التيسير» لورش إلا طريق ابن خاقان بتوسط البدل.

ويبقى زيادات للشاطبيّ لا يؤخذ بِها، ولكن العلة في ذلك ليس لكونِها زيادات بل لأنَّها لَم تصح عمن زادها عنهم أو لأن ابن الجزري منعها ولَم يضمنها فِي «طيبة النشر» فانقطع إسنادها؛ **لأننا نقرأ الشاطبية من طريق ابن الجزري**، ويأتي ذكرها فِي الباب الثاني.

الفصل الخامس:

*** وهو الذي خالف فيه طريقه اختيارًا لا أنه زاد على طريقه، ويشمل:**

١- يقرأ في الإدغام الكبير للسوسي فيما صح قبله ساكن نَحو: «من بعد ذلك»، وكذا يقرأ فِي: «نعما» بالبقرة والنساء لقالون وأبي عمرو وشعبة، و«تعدوا» فِي النساء، و«يهدي» فِي يونس لقالون، و«يخصمون» فِي يس لقالون وأبي عمرو بإخفاء الحركة، وطريقه الإسكان المحض؛ وذلك لأن اختيار المغاربة الاختلاس لصعوبة القراءة بساكنين صحيحين متتاليين وخالفهم أهل المشرق. (النشر ج١، ص٢٩٩)، (النشر ج٢، ص٢٣٥، ٢٥٢، ٢٨٣، ٣٥٤)

٢- طريقه فِي «أسفى» فِي سورة يوسف الفتح واختار التقليل. (النشر ج٢، ص٥٤).

٣- طريقه في مراتب المد أربع مراتب واختار التوسط والإشباع. انظر: (النشر ج١، ص٣١٩).

٤- طريقه فِي «فبشر عباد» بسورة الزمر للسوسي الحذف واختار الإثبات. انظر: (النشر ج٢، ص٩٨١).

٥- طريقه فِي الوقف فِي نَحو: «سئل»، و«يطفئوا» لِخلف عن حَمزة الأخذ بِمذهب سيبويه وترك مذهب الأخفش لعدم أخذ ابن غلبون به وأجازه الشاطبي. انظر: (النشر ج١، ص٤٤٤، ٤٤٥).

٦- طريقه فِي الوقف الرسمي لخلف عن حَمزة منعه؛ لأن ابن غلبون لَم يأخذ به وأجازه الشاطبي. انظر: (النشر ج١، ص٤٦٠).

٧- طريقه فِي ذي راءين نَحو: «الأبرار» لِخلاد عن حَمزة الإضجاع واختار التقليل. انظر: (النشر ج٢، ص٥٨).

٨- طريقه فِي «أرهطي أعز» بسورة هود لِهشام فتح الياء واختار الإسكان [تبعًا للداني]. انظر: (النشر ج٢، ص١٦٦).

٩- طريقه فِي «ها و يا» أول سورة مريم لقالون الفتح واختار التقليل تبعًا للداني. انظر: (النشر ج٢، ص٦٧).

وهذا النوع يقرأ فيه باختيار الشاطبي جزمًا. حدثني شيخي فضيلة العلامة محمد عيد عابدين أنه أثناء تدريسه بِمعهد القراءات للشاطبية مر عليه في الفصل فضيلة العلامة الشيخ عامر عثمان وهو يشرح كلمة «يخصمون» بسورة يس وما فيها من القراءات من نظم الشاطبية والتحرير عليها، قَالَ: فسألت الشيخ عامر: أيهما أقرأ؟ فقال: اقرأ ما فِي الشاطبية. اهـ وهو الأظهر؛ لأنه الذي أقرأ به الشاطبي تلامذته بمضمن قصيدته، ويؤيده قول ابن الجزري فِي النشر (ج٢، ص١٨٤) بعد أن حكى اختيارًا للداني: (وإذا كان يأخذ بالإثبات فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ؟). اهـ

فالاقتصار على اختيار الشاطبي أولى كما نقتصر فِي القراءة على فتح كلمة «الناس» لدوري أبي عمرو من سبعة ابن مجاهد مراعاة لاختياره ولَم يقرأ من طريق اليزيدي إلا بالإمالة. انظر: (النشر ج٢، ص٦٢)، وأما زيادة القراءة بِما فِي طريقه وليس اختيارًا له، فالظاهر أنه إذا أقرأه بها شيخه وصحت من «طيبة النشر» جاز له ذلك كما قرأ، وتكون اختيارًا مِمَّن بعد الشاطبي كما ينسب المتولي إمالة «الناس» لسبعة ابن مُجاهد، وكما نقرأ لِحفص عن عاصم بالفتح فِي «ضُعف وضعفًا» فِي سورة الروم كي يوافق ما أخذه عن شيخه وبالضم كي يوافق اختياره كما أفتى بذلك أبو عمرو الداني. انظر: (النشر ج٢، ص٣٤٥). والله أعلم.

الباب الثاني

في اختصار ما يلزم من التحرير

اعلم أنه بعد التفصيل الذي مر يلزم من التحرير ما يلي:

أولاً: سبع مسائل كلها فِي الشاطبيَة فلا تَحتاج لِحفظ شيء زائد عنها؛ وهي:

١- إبدال الهمزة في كلمة «بارئكم» للسوسي ياءً محضة.

٢- ترك الهمز في كلمة «شركائي» بالنحل للبزي.

٣- قصر هاء السكت في كلمة «اقتده» بالأنعام لابن ذكوان.

٤- فتح الدال في كلمة «مردفين» بسورة الأنفال لقنبل.

٥- الوقوف بالياء بدلاً من الهمز في كلمة «تبوءا» بيونس لحفص.

٦- تَخفيف كلمة «تَتَّبِعَانِّ» لابن ذكوان فِي سورة يونس فتقرأ: «تَتْبَعَانِّ».

٧- إمالة السين من كلمة «نَحسات» بسورة فصلت لأبي الحارث.

وهذه المسائل لَم يقرئ بِها الشاطبي وأشار لضعفها في النظم فلا تعتبر استدراكات عليه.

أما جملة ما يلزم حفظه من خارج الشاطبية فهو سبع وعشرون مسألة تحريرية منها ثمانية عشر توضيحًا سردها لك فِي الباب الأول فراجعه، ثُمَّ أعقبها بالزيادات التي لَم يصححها ابن الجزري ولم يقرئ بها وحيث إننا نقرأ الشاطبية من طريق ابن الجزري فلا نقرأ بها وهي تسع مسائل زادها الشاطبي على طرقه ولَم تصح هي:

١٩- طريقه فِي «يؤاخذكم» لورش القصر وزاد جواز التوسط والمد ولَم يصح عن ورش. (النشر ج١، ص٣٤٠).

قال الشاطبي:

وما بعد همز الوصل ائتِ وبعضهم يؤاخذكم الآن مستفهمًا تلا

التحرير أن يقال:

يؤاخِذُكُمْ أَيضًا مَعَ ائتِ وَنَحْوِه وَبَعْضٌ لَهُ آلآنَ مُسْتَفْهِمًا تَلا

٢٠- طريقه هو إمالة المنون نَحو: «هدًى» عند الوقف (وقد حكى أبو العلاء والمهدوي وصاحب التذكرة وأبو معشر وسبط الخياط الإجماع على الإمالة فِي ذلك) وزاد جواز الفتح ولَم يصح. (النشر ج ٢، ص٧٥).

قال الشاطبي:

وقد فخموا التنوين وقفًا ورققوا   وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا

والتحرير أن يقال:

وَقَدْ مَيَّلُوا قَطْعاً هُدًى وَشَبِيْهَهُ   وَذَا عِنْدَ وَقْفٍ كَيْفَ كَانَ فأسجلا

٢١- طريقه فِي «وجبت جنوبها» سورة الحج لابن ذكوان الإظهار وزاد الإدغام ومنعه ابن الجزري لأنه انفرادة . (النشر ج٢، ص٦).

قال الشاطبي:

وَفِي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا

والتحرير أن يقال:

وفِي وجبت أظْهِرْ لِتاهُ مُعَوِّلا

٢٢- طريقه فِي «يا» بسورة مريم للسوسي الفتح وزاد التقليل ولَم يصح، ومنعه ابن الجزري . انظر: (النشر ج٢، ص٦٩).

قال الشاطبي:

وكم صحبة يا كاف والخلف ياسر

والتحرير أن يقال:

وكم صحبة إضْجاعُ ياءٍ بِمَرْيَمِ

٢٣- طريقه فِي «رأي» للسوسي إمالة الهمزة فقط وزاد إمالة الراء ولَم يصح. (النشر ج٢، ص٤٥).

* * *

قال الشاطبي:

... ... وفي همـزه حـسن وفي الـراء يحـتلا

بخلـف وخلـف فيهمـا مـع مـضـمر مصيب وعن عثمـان في الكـل قلـلا

والتحرير أن يقال:

... ... وَفِـيْ هَمْـزِهِ حُـسْـنٌ وَمَـعْ رَا فَمَـيِّلا

أوِ افْتَحْهُمَا إنْ مُضْمَرُ اسْـمٍ تَلاهُمَـا مصيب وعن عثمـان في الكـل قلـلا

٢٤- طريقه فِي «نأى» للسوسي فتح الهمزة وزاد إمالتها وهى انفرادة لَم تصح. (النشر ج٢، ص٤٣).

قال الشاطبي:

نأى شرع يـمن باخـتلاف وَشُـعْبَةٌ ... ...

والتحرير أن يقال:

نـأى فُـصِّـلَتْ شَـافٍ أمَـالا وَشُـعْبَةٌ ... ...

٢٥- طريقه فِي «رأى» قبل الساكن لشعبة إمالة الراء وزاد إمالة الهمزة ولَم يصح، وطريقه فِي «رأى» قبل الساكن للسوسي فتح الراء وزاد إمالتها ولَم يصح. انظر: (النشر ج٢، ص٤٦).

قال الشاطبي:

وقبل السـكون الرا أمل في صــفا يـد بخلـف وقل في الهمز خلف يقي صلا

والتحرير أن يقال:

وقبل السـكون الرا أمل في صــفا وَذَا بِنَحْوِ رَأى الشَّـمْسِ الَّـذِيْنَ فَحَـصِّلا

٢٦- طريقه فِي «يواري وأواري» الفتح وزاد الإمالة وهي انفرادة للداني ذكرها حكاية ولَم يقرأ بِها، وهي غير مقبولة من العلماء، وانقطع إسنادها لاختيار ابن الجزري ردها. انظر: (النشر ج٢، ص٣٩).

قال الشاطبي:

يـواري أواري فِـي العقـــود بخلفـه ضِـعَافًا وَحَرْفـا النَّمْـلِ آتِيْـكَ قُـوِّلا

والتحرير أن يقال:

يواري أوارى افْتَحْ فَحَسْبُ وَمَيِّلَنْ ضِـعَافًا مَعًـا في النَّمْـلِ آتِيْـكَ قُـوِّلا

٢٧- طريقه فِي «كيدون» بالأعراف لِهشام الإثبات في الحالين وزاد الحذف وقفًا ووصلاً، وصحح ابن الجزري الحذف وقفًا من غير طريقه، فأما الحذف وصلاً فلم يصححه. (النشر ج٢، ص١٨٤).

قال الشاطبي:

وكيدون فِي الأعراف حج ليحـملا بـخلف وتـؤتوني بيوسـف حقـه

والتحرير أن يقال:

وَكِيْدُوْنِ حُزْ لُذْ خُلْفُ وَقْفٍ واسـجلا بِوَصْـلِ وَتـُؤْتُونِيْ بِيُـوسُفَ حَقُّـهُ

❊ ❊❊❊

الباب الثالث

فــوائــد

١- ذهب الإمام ابن الجزري وتبعه المتأخرون قاطبة إلى أن قول الشاطبي:

وإن حـرف مـد قبـل همـز مغـير ... يـجز قـصره والمـد مـازال أعـدلا

يَجب تقييده بِما يبقى فيه أثر الهمز كأن يغير الهمز بالتسهيل بين بين أو الإبدال، أما إذا حذف فالقصر أولى من المد؛ ولذلك زاد المحررون على الشاطبية:

إذا أثــر الــهمز المغــير قــد بقــي ... ومــع حذفــه فالقــصر كـان مفـضلا

وهو ما عبر عنه الإمام ابن الجزري فِي «طيبة النشر» بقوله:

والمـــد أولى إن تغـــير الـــسبب ... وبقـــي الأثـــر أو فاقـــصر أحـــب

ولا ينبغي أن يعتبر هذا تَحريرًا يلغي به مذهب الشاطبي لأنه ذكر فِي «النشر»(١) أن المد أولى بكل حال فِي مذهب الداني والشاطبي؛ وذلك أنه عمل بالأصل لا بالعارض، فما فِي الشاطبية هو مذهب الشاطبي وله دليل عليه ولَم يفت ذلك الشاطبي فيحتاج إلى إصلاح الخرق مِمَّن بعده. فإن قلت: فكيف تقرأ؟ قلتُ: أقرأ بِمذهب الشاطبي والداني؛ لأنه مضمن القصيد، ثُمَّ إن شئت قرأت بِمذهب ابن الجزري كاختيار مِمَّن بعد الشاطبي ولا يلغي مذهب الشاطبي باختيار من بعده.

٢- إطلاق الشاطبي الحكم فِي نَحو: «هؤلاء إن» لقالون يفيد أن فيه أربعة أوجه، وقد ذكر في النشر أن الأوجه الأربعة جائزة لكنه ضعف قصر المتصل الواقع قبل الهمز المسهل مع مد المنفصل، فرد عليه الإمام المتولي(٢) وأجاد الرد بِما هو ملزم لكل منصف، فالصواب أن الأوجه الأربعة جائزة ولا ضعيف فيها.

---

(١) انظر: النشر (ج١، ص٣٥٤).

(٢) انظر: الروض النضير - مَخطوط (ص٩٩).

٣- فِي وقف حَمزة على نَحو: «فأووا»، و«الهدى ائتنا» يفهم من كلام بعض شراح الشاطبية أن فيها وجهين لِحمزة: التحقيق والتسهيل، والصواب أن ليس لِحمزة فِي هذين المثالين إلا التسهيل بالإبدال فقط؛ إذ إن المطلع على علم الصرف يعلم أن الهمزة في هذين المثالين متوسطة بنفسها لأنَّها مسبوقة بِهمزة وصل فهي كالهمزة فِي كلمة «يأمر» وتسهيلها هو ما قرره ابن الجزري فِي «النشر»[1] وإن كان قد أوردها تَحت مصطلح المتوسط بغيره، ولكن كلامه لا يفيد إلا التسهيل وجهًا واحدًا فلعله بالنظر إلَى أصل الكلمة وإلا فإنَّها كالهمزة فِي كلمة «يأمر» أي: متوسطة بنفسها.

٤- حرر بعض العلماء على الشاطبية بقوله:

وما ميَّل الشيخانِ الأزرقُ قلَّلا سِوَى في الرِّبا مَرْضَاةِ مَشْكاةِ معْ كِلا

وذكر آخرون نفس المعنى بأبيات أخرى و«الأزرق» مقصود به: راوي ورش، وهذا التحرير مشكل؛ لأننا لو حَملناه على عمومه فسوف يشمل تقليل النون من «نأى» بالإسراء وفصلت لورش؛ لأن خلفًا والكسائي يُميلانها، ويشمل تقليل «أنصاري» لورش؛ لأن دوري الكسائي يُميلها، وقد أحصيت ما يقع به إشكال بسبب هذا التحرير فبلغ ثَمانية وعشرين حرفًا يُميلها حَمزة أو الكسائي أو أحد رواهما ولَم يقللها ورش.

أما إذا حَملنا هذا التحرير على أنه مقصود به ذوات الياء والواو فيراعى أن «كلاهما» تحتمل أن تكون قد أميلت؛ لأنَّها ذات ياء أو للكسرة الواقعة في الكاف.

٥- حرر بعض الفضلاء على الشاطبية أن كلمة «بشرر» بسورة المرسلات ترقق وقفًا كما ترقق وصلاً، والظاهر من الشاطبية هو ذلك لقوله:

وفِي شرر عنه يرقق كلهم

فأطلق الحكم وقفًا ووصلا.

٦- ذكر الشاطبي أن المنقول عن القراء في الوقف على «أياما» بسورة الإسراء هو الوقف على «أيًّا» لِحمزة والكسائي وعلى «ما» لسواهُمَا، وذهب ابن الجزري إلَى تَجويز ذلك للقراء السبعة،

(١) انظر: النشر (ج١، ص٤٧٢)، وشرح ابن القاصح على الشاطبية (ص٩٠).

والصواب ألا يعتمد مذهب ابن الجزري وحده ويحرر به على الشاطبي فإن نقل الشاطبي معتبر، وإذا ذهب مثل أبي عمرو البصري إِلَى الوقف على (أياما) فلا يهمل مذهبه خاصة وقد ذكر ابن الجزري فِي الدرة وقد ألفها بعد «الطيبة» فِي قوله:

وأيًّــا بأيامــا طــوى وبِمــا فــدًا ... .

تَخصيص الجواز عن بعض القراء وهو رويس ومنعه لِخلف العاشر، فالصواب اعتماد هذه الاختيارات كلها والقراءة بِها، ولا يحرر على الشاطبية فِي ذلك.

٧- ومثل ذلك الوقف على «ويكأن»، ونقل الشاطبي الوقف على الياء أي: (وي) للكسائي والوقف على الكاف أي: (ويك) لأبي عمرو وهُمَا إمامان فِي النحو من القراء، فلا يعتمد اختيار ابن الجزري وحده ويلغي اختيار هذين الإمامين، فالحكم فِي هذه المسألة كما فِي سابقتها.

٨- في الوقف على «تترًا» لأبي عمرو، حيث إنه يقرأها بالتنوين يختار الإمام ابن الجزري الفتح على أساس أنَّ الألف مبدلة من التنوين، ويَختار غيره الإمالة على أنَّها لام الكلمة الأصلية وأصلها ياء، والشاطبي ساكت عن هذا، فالصواب ذكر المذهبين وعدم اعتماد الفتح فحسب؛ لأنه لا يُمكن نقض مذاهب المجتهدين قبل ابن الجزري.

٩- وكذلك في الوقف على «كلتا» فِي الكهف اختار ابن الجزري الفتح ولكن ينبغي ذكر المذهبين وعدم إلغاء اجتهاد السابقين.

١٠- اختار الإمام الجعبري فِي كلمة «يأته» بسورة طه لهشام أن قصر الهاء من «زيادات القصيد» لاحتمال كلام الشاطبي لذلك، والصواب ما اختاره أبو شامة من أن ما يوهمه النظم متروك؛ لأن حَمل كلام الشاطبي على المعتمد الذي اعتمده الناس هو الصواب، وكلام أبي شامة أصوب؛ لأن القرآن لا يقرأ بالاحتمال؛ ولأن أبا شامة تلميذ العلم السخاوي وهو تلميذ الشاطبي فهما أولى بإدراك مقصوده.

١١- اختلف قول المحررين فِي رواية قالون إذا اجتمعت كلمة «التوراة» مع المد المنفصل مع ميم الجمع هل يقرأ فيها بثمانية أوجه؛ أي: بكل الأوجه المحتملة أم بخمسة أوجه كما نظمته

بقولي في منع ثلاثة أوجه:

لقالونَ في التوراة منفصلٍ صِلَهْ ثلاثٌ أبى بَعْضٌ فَمَعْ فَتْحِهَا فَلا
سكونَ مَعَ القَصْرِ وَلا مَدَّ مَعْ صِلَهْ ولا قَصْرَ حالَ الوصْل تَتْلو مُقَلِّلا

والصواب: القراءة بكل الأوجه؛ لأن الشاطبي أطلق الحكم، وهذه الأوجه أقصى ما يقال فيها أنَّها زيادات للشاطبي عن طرقه وهي مقبولة في الجملة.

١٢- اختار الإمام ابن الجزري وتبعه الشيخ عبد الرحمن اليمني أن قول الشاطبي:

ولكن رءوس الآي قد قل فتحها ....

أي: رءوس الآي فِي إحدى عشرة سورة محددة في قول الشاطبي:

ومِما أمالاه أواخر أي ما......... بطه... إلَى آخر ما ذكره.

يفيد أن فيها خلافًا بين الفتح والتقليل ولكن التقليل أكثر من الفتح (ومنه يفهم لماذا قرأ المتولي بفتح رءوس الآي لورش وكذلك الشيخ عامر)، وخالف فِي ذلك العلامة أبو شامة والعلامة سلطان المزاحي فذهبوا إلَى أن تفسير كلام الشاطبي هو أنَّها تقلل فقط، وعلى أي حال فلم يضمن ابن الجزري فتح رءوس الآي لورش فِي طيبته، والذي عليه العمل هو القراءة بالتقليل فقط، وكلام أبي شامة مقدم؛ لأنه قريب من الشاطبي وأخذ عن السخاوي تلميذ الشاطبي كما ذكرنا.

١٣- منع الشيخ سلطان المزاحي ترقيق باب «ذكرًا» على توسط البدل لورش لاختلاف الطرق، ورد ذلك المتولي بكلام نفيس(١) وهو من باب زيادة الشاطبي على طرقه، وقد قطع الداني فِي «التيسير» بالتفخيم، فكان الأولى لِمن يحرر أن يمنع الترقيق مطلقًا لا أن يَمنعه على التوسط فقط، فالصواب هو ما ذكره الإمام المتولي، ولا يحرر بِمنع الترقيق المذكور.

١٤ ــ أثبت الشاطبي النون في قوله تعالَى: ﴿وليجزين الذين صبروا أجرهم﴾ فِي سورة النحل لابن ذكوان بقوله: (ملكت)، ولكنه أشار إلى الخلاف في إثباتها بقوله:

---

(١) انظر: الروض النضير (ص٨١).

وعنـــه نـــص الاخفـــش يـــاءه وعنـــه روى النقـــاش نونًـــا مـــوهلا

وطريقه هو إثبات النون اعتمادًا على نقل النقاش، وهو معتمد فِي نقله فِي القراءات، وقد صححه بقوله: (ملكت) وأما ما ذكره بعد فلكي ينبه على اختيار الإمام الداني وإلا فنص الشاطبية النون.

١٥- قول الشاطبي:

وعن قنبل قصرًا روى ابـن مُجاهـد رآه ولَـــم يأخـــذ بـــه مـــتعملا

هل فيه إثبات وجهين لقنبل من الشاطبية أم القصر فقط؟ الظاهر: أن له وجهين؛ لأن عدم أخذ ابن مُجاهد به يفيد القراءة بالمد.

١٦- قول الشاطبي فِي الإدغام الكبير:

وإدغـام حرف قبـله صـح ساكـن عسير ....

هل يفيد أن الشاطبية فيها وجهان فِي هذا النوع من الإدغام أم وجه واحد هو الإخفاء فقط؟ الظاهر عندي: أن قوله: (عسير) هو ترك منه لِهذا الوجه، ولذا اعتبرت هذا الإدغام اختيار مِمَّنْ بعد الشاطبي لِموافقة طريق الشاطبي.

١٧- قول الشاطبي فِي الإدغام الصغير:

وفِي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا

ذكر بعض الشارحين أن هذا تضعيف من الشاطبي للإدغام فِي «وجبت جنوبُها» عن ابن ذكوان؛ لأن قوله: (يفتلا)، أي: يَختبر، وذهب آخرون إلَى أنه إثبات للخلاف، وعلى أي حال فلا يقرأ من الشاطبية إلا بالإظهار، وعلى المذهب الأول فلا تكون هذه المسألة من باب ما زاده الشاطبي عن طرقه، بل تكون من باب ما ضعفه الشاطبي نفسه.

١٨- ذهب بعض المحررين إلَى أن إثبات الياء للسوسي فِي قوله تعالَى: ﴿فبشر عباد﴾ بالزمر هو طريق الشاطبي، ولَم يَخرج عن طريقه كما ذكر ابن الجزري فِي «النشر» والصواب الواضح ما قاله ابن الجزري أنه خرج عن طريقه فِي هذا الحرف، وليس طريقه المذكور إثبات الياء.

١٩- قول بعض المحررين فِي إدغام «اللاي يئسن»: أنه الذي عليه العمل الآن. نقول:

نعم عليه العمل، ولكن لا ينسب للشاطبية بل لاختيار القراء بعدها.

٢٠- قول الشاطبي فِي سورة الأنعام:

بخلف وخلف فيهما مع مضمر مصيب وعن عثمان فِي الكل قللا

ذهب بعض المحررين إلَى زيادة وجه ثالث لابن ذكوان: هو إمالة الهمزة دون الراء كقراءة أبي عمرو أخذًا من قوله: (وخلف فيهما)، والعمل الآن على وجهين فقط: فتح الراء والهمزة أو إمالتها معًا، وهو ظاهر الشاطبية لقوله: (فيهما) أي: معًا في الظاهر.

٢١- زاد المحررون فِي قول الشاطبي:

سوى النازعات مع إذا وقعت ولا

سورة النمل فغيروا شطر البيت إلَى:

سوى النازعات النمل مع وقعةٍ ولا

فزادوا موضع النمل للشامي، والصواب أن هذا مفهوم من قوله:

وما كرر استفهامه نحو أإذا أإنا فذو استفهام للكل أولا

سوى نافع فِي النمل...... ... .

فعلم اختصاص ذلك بنافع، وأن الشامي يستفهم فِي النمل فلا يَحتاج لِما زادوه.

٢٢- فصَّل بعض المحررين فِي حكم الجار مع ذوات الياء، وهذا التفصيل ليس له دليل واضح، والصواب العمل بإطلاق الشاطبي ففيها كل الأوجه المحتملة.

٢٣- ذهب بعض القراء إلَى أن قول الشاطبي:

وعين ذو وجهين... ... ...

يفيد أن قصر عين مضمن فِي كلام الشاطبي، والمعروف عن المغاربة والمصريين الطول والتوسط فِي عين دون القصر وأطلقه الشاطبي -وهو من المغاربة- ففيه الطول والتوسط فقط.

٢٤- فِي قول الإمام الشاطبي:

وَفِيْ رُسُلِيْ الْيَا يُخْرِبُوْنَ الثَّقِيْلَ حُزْ وَمَعْ دُوْلَةٌ أَنِّثْ يَكُوْنُ بِخُلْفٍ لا

فهم بعض شراح الشاطبية من هذا البيت أن هشامًا له فِي كلمة «دولة» الرفع والنصب.

والصواب فِي ذلك هو الرجوع إِلَى قواعد الشاطبي فِي نظمه، ومنها قوله:

وَفِيْ الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيْرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ ... عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ الْعُلا

ومنه يفهم أن إطلاقه كلمة «دولة» مَحمول على أنّها مرفوعة وهو المطابق لِما فِي شرح الشيخ القاضي للشاطبية المسمى الوافِي؛ حيث شكلها بالرفع بعكس بعض المتون التي شكلتها بالنصب، ولا أرى لذلك وجهًا؛ حيث لَم يقرأها الحلوانِي عن هشام إلا بالرفع، وهو ظاهر كلام الشاطبي الْموافق لقواعده كما ذكرت، فيكون الخلاف المذكور مُختص بالتأنيث والتذكير فِي لفظ «يكون» فقط.

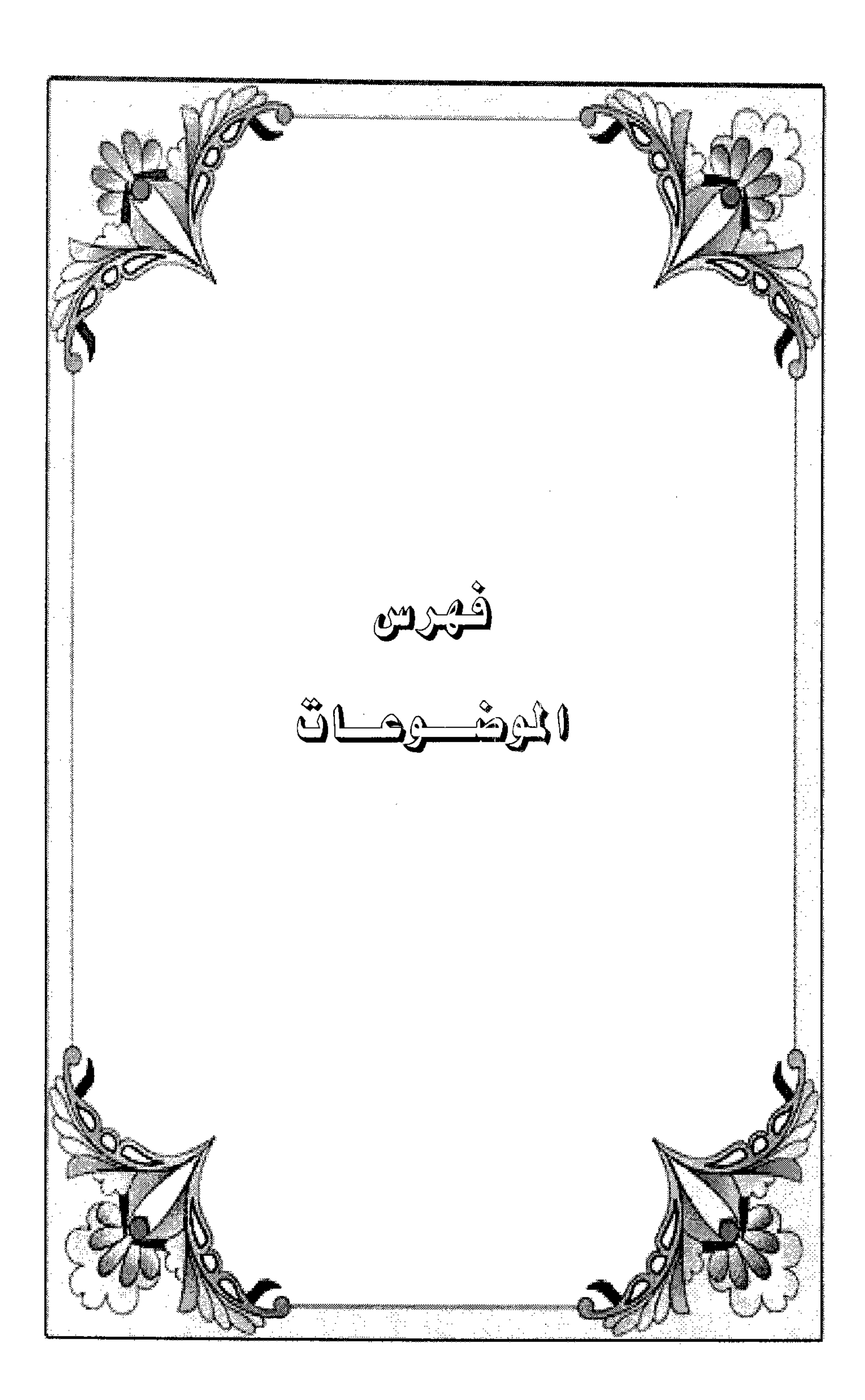
- فائدة فِي ذكر الطرق الَّتِي ذكرها الداني فِي التيسير للرواة وهي ما يلي، مع ذكر القراء والرواة برموزهم:

ابن خاقان	ج.
ابن غلبون	ض ع.
الفارسي	ط هـ م.
أبو الفتح فارس	ب ر ز ص ق ي ل.

خادم أهل القرآن الكريم

إيهاب أحمد فكري حيدر

❁ ❁❁ ❁



فهرس

الموضـــوعـــات

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
ترجمة المؤلف	٣
مقدمة كتاب تقريب الشاطبية	٧
مقدمة الناظم	١١
بابُ الاستعاذة	٤٢
باب البسملة	٤٤
سورة أمّ القرآن	٤٨
باب الإدغام الكبير	٥٠
باب إدغام الحرفين المتقاربين فِي كلمة وفِي كلمتين	٥٥
باب هاء الكناية	٦٣
باب المدِّ والقصر	٦٧
باب الهمزتين من كلمة	٧٣
باب الهمزتين من كلمتين	٧٨
باب الهمز المفرد	٨٢
باب نقل حركة الهمزة إلَى الساكن قبلها	٨٦
باب وقف حَمزة وهشام عَلى الهمز	٨٩
باب الإظهار والإدغام	٩٥
ذكر ذال إذ	٩٦
ذكر دال قد	٩٨
ذكر تاء التأنيث	١٠٠

الموضـــوع	رقم الصفحة
ذكر لام هَلْ وَبَلْ	١٠٢
باب اتفاقهم فِي إدغام إذ، وقد، وتاء التأنيث، وهل، وبل	١٠٤
باب حروف قربت مَخارجها	١٠٥
باب أحكام النون الساكنة والتنوين	١٠٨
باب الفتح والإمالة وبين اللفظين	١١٠
باب مذهب الكسائي فِي إمالة هاء التأنيث فِي الوقف	١٢٢
باب مذاهبهم فِي الراءات	١٢٤
باب اللامات	١٢٨
باب الوقف عَلى أواخر الكلم	١٣٠
باب الوقف عَلى مرسوم الخطّ	١٣٣
باب مذاهبهم فِي ياءات الإضافة	١٣٦
باب ياءات الزوائد	١٤٥
باب فرش الحروف	١٥٣
سورة البقرة	١٥٣
سورة آل عمران	١٧٧
سورة النساء	١٨٨
سورة المائدة	١٩٦
سورة الأنعام	٢٠٢
سورة الأعراف	٢١٦
سورة الأنفال	٢٢٥
سورة التوبة	٢٢٨

الموضـــــوع	رقم الصفحة
سورة يونس -عَلَيْهِ السَّلاَم-	٢٣١
سورة هود -عَلَيْهِ السَّلاَم-	٢٣٧
سورة يوسف -عَلَيْهِ السَّلاَم-	٢٤٢
سورة الرعد	٢٤٦
سورة إبراهيم -عَلَيْهِ السَّلاَم-	٢٤٩
سورة الحجر	٢٥١
سورة النحل	٢٥٣
سورة الإسراء	٢٥٦
سورة الكهف	٢٦٠
سورة مريم -عليها السلام-	٢٦٧
سورة طه	٢٧٠
سورة الأنبياء -عَليهم الصلاة والسلام-	٢٧٤
سورة الحج	٢٧٦
سورة المؤمنون	٢٧٩
سورة النور	٢٨٢
سورة الفرقان	٢٨٤
سورة الشعراء	٢٨٦
سورة النمل	٢٨٨
سورة القصص	[illegible]
سورة العنكبوت	[illegible]
ومن سورة الروم إلَى سورة سبأ	[illegible]

الموضـــوع	رقم الصفحة
سورة سبأ وفاطر	٣٠١
سورة يس	٣٠٤
سورة الصافات	٣٠٦
سورة ص	٣٠٨
سورة الزُّمَر	٣١٠
سورة المؤمن	٣١٢
سورة فصلت	٣١٤
سورة الشورى والزخرف والدُّخان	٣١٥
سورة الشريعة والأحقاف	٣١٩
ومن سورة مُحَمَّد ﷺ إِلَى سورة الرحمن عَزَّ وَجَلَّ	٣٢١
سورة الرحمن عَزَّ وَجَلَّ	٣٢٥
سورة الواقعة والحديد	٣٢٧
ومن سورة المجادلة إِلَى سورة ن	٣٢٩
ومن سورة ن إِلَى سورة القيامة	٣٣٣
ومن سورة القيامة إِلَى سورة النبأ	٣٣٧
ومن سورة النبأ إِلَى سورة العلق	٣٣٩
ومن سورة العلق إِلَى آخر القرآن	٣٤٤
باب التكبير	٣٤٦
باب مَخارج الحروف وصفاتها الَّتِي يَحتاج القارئ إليها	٣٥٠
جداول توضيحية للأصول مع التعليق عليها	٣٦١
المقدمة	٣٦١

الموضــــوع	رقم الصفحة
الاستعاذة	٣٦٤
حكم ما بين السورتين	٣٦٦
سورة أم القرآن	٣٦٨
الإدغام الكبير	٣٧٠
هاء الكناية	٣٧٤
المد والقصر	٣٧٦
باب الهمزتين من كلمة	٣٨٠
أحرفٌ لَها حكمٌ خاصٌ	٣٨٢
باب الهمزتين من كلمتين	٣٨٦
الهمز المفرد	٣٩٢
باب نقل حركة الهمزة للساكن قبلها	٣٩٤
الوقف عَلى الهمزة لِحمزة وهشام	٣٩٨
باب الإدغام الصغير	٤٠٤
الإدغام الصغير فِي أحرف قربت مَخارجها	٤٠٦
حكم النون الساكنة والتنوين	٤١٠
باب الفتح والإمالة	٤١٢
مذاهبهم فِي الراءات	٤٢٠
باب اللامات	٤٢٢
الوقف عَلى أواخر الكلم	٤٢٤
باب الوقف عَلى مرسوم الخط	٤٢٦
باب ياءات الإضافة	٤٢٨

الموضـــوع	رقم الصفحة
ياءات الزوائد	٤٣٤
جداول الفرش	٤٤٣
سورة البقرة	٤٤٣
سورة آل عمران	٤٥٣
سورة النساء	٤٥٧
سورة المائدة	٤٦٠
سورة الأنعام	٤٦٢
سورة الأعراف	٤٦٧
سورة الأنفال	٤٧١
سورة التوبة	٤٧٢
سورة يونس	٤٧٤
سورة هود	٤٧٦
سورة يوسف	٤٧٩
سورة الرعد	٤٨٣
سورة إبراهيم	٤٨٤
سورة الحجر	٤٨٥
سورة النحل	٤٨٦
سورة الإسراء	٤٨٧
سورة الكهف	٤٨٨
سورة مريم	٤٩٢
سورة طــه	٤٩٣

الموضوع	رقم الصفحة
سورة الأنبياء	٤٩٦
سورة الحج	٤٩٧
سورة المؤمنون	٤٩٨
سورة النور	٤٩٩
سورة الفرقان	٥٠٠
سورة الشعراء	٥٠١
سورة النمل	٥٠٢
سورة القصص	٥٠٣
من سورة العنكبوت إلى سورة يس	٥٠٥-٥١٠
من سورة الصافات إلى سورة الشورى	٥١٢-٥١٦
من سورة الزخرف إلى سورة الحجرات	٥١٧-٥٢٠
من سورة ق إلى سورة الحديد	٥٢١-٥٢٤
من سورة المجادلة إلى سورة القلم	٥٢٥-٥٢٧
من سورة الحاقة إلى سورة المرسلات	٥٢٨-٥٣١
من سورة النبأ إلى سورة المسد	٥٣٢-٥٣٧
إنصاف الإمام الشاطبي أو التيسير لِما عَلى الشاطبية من تَحرير	٥٣٩
مقدمة	٥٤١
الباب الأول: توضيح ما حُرر عَلى الشاطبية	٥٤٤
الفصل الأول: ما أطلقه الشاطبي واحتاج إلَى تقييد أو أبهمه واحتاج إلَى توضيح	٥٤٤
الفصل الثاني: ما نقله الشاطبي عن القراء واستدرك عَلى هؤلاء القراء	٥٥١

الموضـــــوع | رقم الصفحة

- **الفصل الثالث**: ما طالبوا الشاطبي بزيادته عَلى قصيدته وهو عَلى صنفين ٥٥١
- **الفصل الرابع**: ما زاد فيه الشاطبي وجهًا من اختياره عَلى ما فِي التيسير أو عَلى طرق التيسير ٥٥٢
- فائدة هامة فِي أسانيد الإمام الشاطبي ٥٥٣
- **الفصل الخامس**: ما خالف فيه طريقه اختيارًا ٥٦٤
- **الباب الثاني**: فِي اختصار ما يلزم من التحرير ٥٦٦
- **الباب الثالث**: فوائد ٥٧٠
- **فهرس الموضوعات** ٥٧٧

اعتنى بالصف والإخراج الفني
مكتب الصف التصويري بالمكتبة الإسلامية